إلا أن حقيقة الأمر، الذي لم تستطع الزمرة المتشظّة إدراكه هو أن ما شهده الأردن، من «تراكم» بضائع ورأسمال، إنما كان نتاج سياسة «الاستعمار الجديد» التي أخذت تطبق في الأردن بعد الانقلاب الرجعي في نيسان (إبريل) ١٩٥٧، بهدف الحفاظ عليه كقاعدة استراتيجية ضد حركة التحرر الوطني العربية، ولتلعب دوراً هاماً في ضرب حركة الشعب الفلسطيني، وتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، وليس الهدف، أساساً، خلق «نموذج رأسمالي» في وجه سوريا ومصر حيث كانتا تخطوان في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، في حينها. ولذا، فإن مجموعة فهمي – كانت متكئة أيامها في القيادة – رسمت سياسة الحزب على فهم خاطىء للتطورات الجديدة. وفي الوقت الذي نقول فيه أن سياسة «الاستعمار الجديد» لم تكن تهدف لخلق «نموذج رأسمالي» في الأردن، فذلك لا يلغي نمواً محدوداً للرأسمالية، تتطلبه الحاجة المباشرة لتوطيد النظام الرجعي فيه. وهذا ما شهدته حركة السوق، وبناء عدد من المشاريع الاقتصادية المحدودة، وفتح المجال، حباً، لجذب غالبية «البرجوازية الوطنية» إلى دعم النظام، وهو عكس ما كانت عليه في أواسط الخمسينات. وهنا نشير إلى أن المسألة لا تتوقّف عند هذا الحد فحسب، بل أن فهمي السلفيتي ومجموعته قد حافظوا على فهم سياسة التحالف الوطني التي وضعها الحزب إبان الهبات الجماهيرية في أواسط الخمسينات، فحافظت المجموعة بدورها على دور خاص «للبرجوازية الوطنية» في التحالف الوطني، دون أن تدرك التغيرات السياسية في العلاقات الطبقية الناجمة عن سياسة «الاستعمار الجديد»، وكان هذا فهماً بمبنياً لمسألة التحالف. ويمكن العودة، هنا إلى كراس أصدرته اللجنة المركزية لحزبنا في سنة ١٩٧١ بعنوان «الجذور الاقتصادية للإنتهازية اليمينية» بالقي الضوء على منابع الانحراف اليميني في الحزب.

□ سنة ١٩٦٦ شهدت الشموع مظاهرات جماهيرية، استنكاراً لموقف النظام المتخاذل تجاه الاعتداء الاسرائيلي على البلدة. وبدلاً من أن ينخرط الشيوعيون فيها، اعتبرت القيادة التي يتزعّمها فهمي السلفيتي، للطعن في الحركة الجماهيرية، باعتبارها «فتنة» من صنع السفارة الأميركية!! وهدفها «خلق ثغرات اقليمية في البلاد»!!

هكذا قيّمت الزمرة، هبّة جماهيرية. فهل كان ذلك موقفاً سياسياً خاطئاً؟!

إن معلومات قيادة الحزب، تشير إلى لقاء عُقد في مقرّ إدارة المخابرات العامة، كان قد حدث في سنة ١٩٦٦ – قبل انتفاضة الشموع – وقبل سنة ١٩٦٧ بـ زميل حوراني، وحضره كل من فهمي السلفيتي ورشدي شاهين ومدير المخابرات محمد رسول الكيلاني، عقدت بموجبه الصفقة فيما بينهم لأجل تصفية الحزب! وأبرز الدلائل على ذلك، ما حدث من موقف ضد هبة الشموع الوطنية، وموقف رشدي شاهين في السجن – بعد اللقاء – حيث أخذ يروّج بأن ظروف الأردن وطبيعتها لا تحتاج لوجود حزب شيوعي، وعليه فيجب تغيير اسم الحزب، أو تحويله إلى حركة ديمقراطية (؟) ألا تتّفق معنا، يا زميل فيصل، بأن هذه عملية تصفوية، بغض النظر عن النوايا! إضافة لما أخذ يروّج له من ضرورة إعادة النظر في الموقف من الدين، وبدأ فعلاً، يمارس الطقوس الدينية اللازمة في داخل السجن. في هذا الاطار يمكنك العودة للعدد الخاص من جريدة «المقاومة الشعبية» التي أصدرها التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان بمناسبة الذكرى الـ ٢٧ لتأسيس حزبنا الشيوعي.

□ الموقف من القضية الوطنية والمقاومة الفلسطينية: موقف «زمرة فهمي السلفيتي» من القضية الفلسطينية وحركة المقاومة أبرز ملامح هذه المجموعة والتي شكّلت فهماً لا وطنياً لقضية وطنية، أوصلت الحزب في فترة قصيرة إلى عزلة جماهيرية، ومن الأمثلة التي نسوقها:

بعد عدوان ١٩٦٧ الصهيوني مباشرة، تحرّك فهمي السلفيتي، في إطار الحزب، وكان وراء إصدار بيان يدعو إلى عقد «مؤتمر وطني» برئاسة الملك حسين (!) للبحث في الرد على العدوان؟! ماذا يعني ذلك؟ وهل يمكن للملك حسين، حقاً، أن يترأس مؤتمراً وطنياً لمواجهة العدوان؟ منطق سياسي يتعاكس مع حقيقة الحدث السياسي وطبيعة النظام، ولكن الثمن مقبوض سلفاً – سنة ١٩٦٦ .